

قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٩٦**بربط موازنة الهيئة العامة لشئون المطبع الاميرية****للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦****باسم الشعب****رئيس الجمهورية**

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لشئون المطبع الاميرية لسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٢٢٦٤١٥ جنيه (فقط وقده مائتان وستة وعشرون مليونا وأربعينات وخمسة عشر ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ١٥٠١٧٠٠ جنيه (فقط وقده مائة وخمسون مليونا وسبعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

أجور بمبلغ ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٢٦٠١٧٠٠ جنيه

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية لسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٢١٢٤٩٢ جنيه (فقط وقده مائتان واثنان عشر مليونا وأربعينات واثنان وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية لسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٦٢٤٧٥٠٠ جنيه (فقط وقده اثنان وستون مليونا وأربعينات وخمسة وسبعين ألف جنيه) منه مبلغ ٣٦٢٣٥ جنيه فائض حكومة .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ١٣٩٢٣... جنيه (فقط وقدره ثلاثة عشر مليونا وتسعمائة وثلاثة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسمالية بمبلغ ٩٢٣٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ١٣٩٢٣... جنيه (فقط وقدره ثلاثة عشر مليونا وتسعمائة وثلاثة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٧٠٠٠٧ جنيه .

قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٦٩٢٣٠٠٠ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٦ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٢٠ يوليه سنة ١٩٩٦ م) .

حسني مبارك

مشروع موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ في ٢٥ يوليه سنة ١٩٩٦

بيان		١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	بيان
الاستخدامات الجارية:				
الأجر				
النفقات الجارية والتحولات الجارية				
إيرادات النشاط الجاري	٣٠٣	٤		
إيرادات أخرى	٢٠٥٨١	٢		
جملة الاستخدامات الجارية	١٢٦١٣	١٢٦١٣		
إيرادات الإيرادات الجارية والتحولات الجارية	١٢٦١٢	٧٦١١		
جملة الإيرادات الجارية	١٢٦١٢	٢١٢٥٧		
الفائض العمليات الجارية:				
فائض حكومة	٣٦٣٩	٣٦٣٩		
أخرى	٢٦٣٦	٢٦٣٦		
جملة المرازنة الجارية	٢١٢٥٨	٢١٢٥٨		
إيرادات الرأسمالية				
جملة المرازنة الجارية	٢١٢٥١٢	٢١٢٤٩٢		
الاستخدامات الرأسمالية:				
غير عمليات رأسمالية (أيها يدخل ضمن الأستهلاك الرأس	١٣٣	٧		
حملة الإيرادات الرأسمالية	١٣٣	١٣٣		
إجمالي المرازنة	٢٣٦٤٦٥	٢٣٦٤٦٥		
إجمالي المرازنة	٢٣٦٤٦٣	٢٣٦٤٦٣		